

# قصة استيلاء الإمارات على أموال ليبية مجمدة بـ50 مليار دولار



الخميس 15 مارس 2018 05:03 م

فيما لا يزال الجدل قائماً بعد الخبر الذي نقلته وكالة الأنباء البلجيكية، قبل أيام، عن اختفاء 10 مليارات يورو، من الأموال الليبية المجمدة في مصارفها، على الرغم من النفي الرسمي البلجيكي له، كشف مسئول لبيبي رفيع بالأسماء والأرقام، تفاصيل استيلاء دولة الإمارات على الأموال الليبية المجمدة لديها، لدعم الجنرال المتقاعد خليفة حفتر وحلفائها في ليبيا، وتمويل قاعدتها العسكرية (الخادم)، إضافة إلى تمويل وسيلتين إعلاميتين تبثان من عمان□

وقال المسئول الليبي : إن "الأموال الليبية تُنهب بشكلٍ مُستمر من قبل كل الأطراف الليبية، لكن لو تحدثنا عن دور الإمارات، فيجب أن لا نبرئ الأطراف الليبية المشاركة في هذا الملف".

وأعرب عن اعتقاده بأن "قضية تمويل قاعدة الخروبة، أو الخادم (قوة عسكرية إماراتية في شرق ليبيا) كما تعرف، هي ملف غامض"، لافتاً إلى أن "دولاً أخرى غير الإمارات لها دور في السماح بتأسيسها، فهناك ضوء أخضر أمريكي وروسي وأوروبي مرتبط بمصالح هذه الدول لدى الإمارات، كما أن هناك حسابات سياسية على علاقة وثيقة بتأسيس هذه القاعدة".

## ملف غامض

وأضاف أنه "وبعيداً عن الشأن السياسي، فمن المؤكد بالنسبة لنا أن الإمارات تستنزف الأموال الليبية لديها، والمقدرة بـ50 مليار دولار، في تمويل الأنشطة الداعمة لحفتر، ومنها تمويل قناتين فضائيتين لبيبتين بالكامل تعملان من العاصمة الأردنية، بالإضافة إلى تمويل تدريب مئات العناصر المسلحة من قوات حفتر تدريباً عالياً في دول مثل الأردن، وشراء أسلحة ومعدات عسكرية من دول عدة، كروسيا وأوكرانيا وكندا، لصالح شركاتها، لتقوم بتحويلها إلى حفتر عبر ميناء طبرق، قبل أن تذهب لتوسيع وجودها العسكري بتأسيس قاعدة الخروبة، التي يتم الآن من خلالها وصول الإمداد العسكري".

وكان النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للدولة محمد أمعزب قد أشار في تصريح لقناة "الجزيرة"، إلى تصرف الإمارات بطريقة غير قانونية بالأموال الليبية المجمدة، مؤكداً أنها تصرفها لـ"تمويل قاعدة الخادم الإماراتية، شرق ليبيا، ودعم عمليات حفتر العسكرية"، مطالباً أبوظبي بالكشف عن مصير الأموال الليبية المجمدة لديها□

وكشف المسئول الرفيع، الذي فضل عدم نشر اسمه، عن "وجود مستندات لديه تؤكد أن أسلحة ومعدات وصلت إلى حفتر وردتها الإمارات لصالح شركة Ares Security Vehicles في أبوظبي، وشركة Minerva Special Purpose في دبي"، مشيراً إلى أن "الإمارات لم تدفع فلساً واحداً من أموالها لدعم حفتر وحلفائها في شرق ليبيا، بل تستخدم الأموال الليبية في كل شيء، بما فيها شراء مواقف دول كبرى ومؤسسات دولية"، مدلاً على تمكنها من شراء المبعوث الأممي السابق برناردينو ليون، الذي تلقى مبالغ طائلة من أبوظبي لقاء إضفاء مواقف خصوم حفتر السياسيين في فترة توليه منصبه، وتقديم تقارير للأمم المتحدة ترجح كفة حفتر؛ ما تسبب خلال تلك الفترة في جعل صيغة الاتفاق السياسي الليبي غير قابلة للتنفيذ حتى اليوم□

وأضاف المسئول الليبي أن "الأموال الليبية المنهوبة من قبل الإمارات لم تقتصر على تلك المودعة في حسابات رسمية من قبل سلطة معمر القذافي، لكنها تتعدى ذلك إلى أيام الثورة الأولى؛ حيث عمد مسئولون موالون للقذافي وقتها إلى تهريب مبالغ مليونية من ليبيا إلى حسابات خاصة في أبوظبي ودبي، لا سيما المقربون جداً من القذافي وأسرته، على وجه التحديد"، كاشفاً أن سيف الإسلام القذافي "كان من ضمن تلك الشخصيات، عبر مندوبه الخاص في الإمارات المدعو محمد إسماعيل، مدير مكتبه الخاص إبان حكم نظام والده".

وأضاف أن "إسماعيل يعتبر حتى اليوم الشخصية الليبية الفاعلة في الإمارات، وله علاقة شخصية قديمة بمسئول الإمارات عن الملف الليبي لديها، السياسي الفلسطيني محمد دحلان، وهما المسئولان عن تبييد مئات الملايين من الأموال الليبية بشكل غير قانوني".

## استفادة الإمارات

وأكد المسئول أن فوضى لجان متابعة الأموال الليبية المجمدة في الخارج بقرار أممي منذ عام 2011، والتي وصلت إلى 50 لجنة خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر الثورة الليبية، سهلت عمليات النهب والنقل غير القانوني من قبل عدد من الدول، ومنها الإمارات، التي دعمت بشكل كبير أربع لجان مؤلفة من شخصيات فاعلة في النظام السابق، واستفادت من علاقاتها مع دول إفريقية، كبنين وجنوب إفريقيا وروسيا، لنقل أجزاء من هذه الأموال إليها

وقال: "الإمارات استفادت من شرعنة حكومة مجلس النواب لهذه اللجان، للتعامل مع دول تمتلك حسابات مجمدة واستثمارات ليبية، لا سيما في إفريقيا، حيث كانت هذه الحكومة هي المعترف بها قبل وصول حكومة الوفاق"، لافتاً إلى أن "ما يزيد عن 30 مليار دولار، تم نقلها عن طريق هذه اللجان، إلى حسابات شخصية وصل عددها إلى 54 حساباً، في مصارف عدة تمتلك الإمارات أسهماً فيها".